بيدرسون يدعو اللجنة الدستورية السورية إلى جنيف في 30 أكتوبر

الأمم المتحدة: حان الوقت لإجراء تبادل للأسرى في دمشق على نطاق واسع

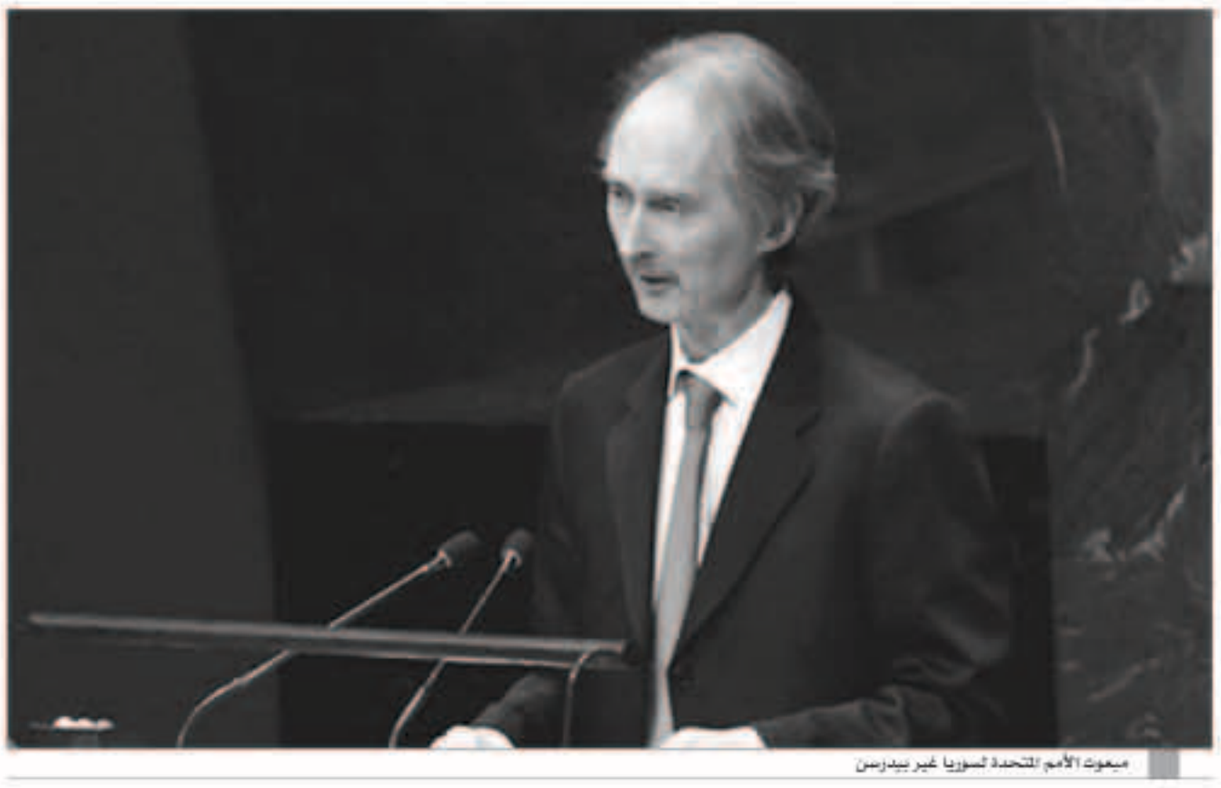
مبعوث الأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسن

الدمار في سوريا

عواصم – «وكالات»: دعا المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون اللجنة الدستورية السورية، إلى بدء اجتماعاتها في جنيف في 30 أكتوبر المقبل.

جاء ذلك ضمن وثيقة قدمها الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن وتضمنت المعايير المرجعية وقواعد عمل اللجنة، وفقا لما أورده موقع «روسيا اليوم»، أمس السبت.

ونصت الوثيقة على أن المبعوث الخاص دعا اللجنة الدستورية إلى بدء اجتماعاتها في جنيف في 30 أكتوبر.

وفيما يلي أبرز النقاط الواردة في الوثيقة التي تحمل عنوان «الاختصاصات والقواعد الإجرائية الأساسية»:

– تسهيل المفاوضات داخل سوريا ضمن عملية دستورية تستند إلى القرار 2254 لوضع دستور جديد، والذي بموجبه تنظم انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، يجب أن يتم ذلك بالتماشي مع القرار الدولي، ومع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لسوريا.

– تفعيل البيان الختامي لمؤتمر سوتشي كمساهمة في عملية جنيف بدعم من المشاركين في سوتشي.

– التأكيد على أهمية تحرك العملية السياسية الأوسع إلى الأمام لبناء الثقة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254.

– ستعمل اللجنة على إعداد وصياغة إصلاح دستوري يطرح للموافقة العمومية، كإسهام في التسوية السياسية في سوريا، وفي تطبيق للقرار 2254.

– الإصلاح الدستوري يجسد المبادئ الإثني عشر البسورية– السورية الأساسية نصاً وروحاً في الدستور السوري، والممارسات الدستورية السورية.

– للجنة الدستورية أن تراجع دستور 2012، بما في ذلك في سياق التجارب الدستورية السورية الأخرى، وأن تقوم بتعديل الدستور الحالي أو صياغة دستور جديد.

– تعتمد اللجنة قراراتها بالتوافق كلما أمكن، وإلا فبتصويت 75 في المئة على الأقل من الأعضاء في الهيئة المعنية، أي 113 في الهيئة الموسعة، و34 في المصغرة.

من ناحية أخرى قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا الجمعة، إن على الحكومة السورية والمعارضة المضي قدما في عمليات تبادل للأسرى على نطاق واسع بغرض بناء الثقة قبل عقد أول جولة محادثات بينهما في أكثر من عام الشهر المقبل.

وأعلنت الأمم المتحدة يوم الإثنين، تشكيل لجنة لصياغة دستور لسوريا وهي خطوة طال انتظارها في عملية السلام المتعثرة.

ويقول مسؤولو الأمم المتحدة، إن هذه اللجنة مهمة للغاية لتحقيق إصلاحات سياسية وإجراء انتخابات بهدف توحيد سوريا وإنهاء الحرب التي تسببت في مقتل مئات الآلاف، وتشريد نحو نصف سكان البلاد الذين كان يبلغ عددهم قبل الحرب 22 مليون نسمة.

وقال المبعوث غير بيدرسن، في مقابلة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة «بعد 8 سنوات ونصف من الحرب والصراع لدينا بعض الأنباء الإيجابية».

وتابع قائلا: «هذا مجتمع منقسم للغاية.. هناك غياب للثقة بين الجانبين كما هو واضح لكن هناك أيضاً افتقاراً للثقة بين سوريا والمجتمع الدولي... لذلك نأمل أن اللجنة الدستورية يمكن أن تشكل خطوة أولى في الاتجاه الصحيح».

ووفقا لخطاب أرسله الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس لمجلس الأمن الدولي بتاريخ أمس الخميس، فمن المقرر أن تجتمع اللجنة تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف في 30 أكتوبر.

وطلب مؤتمر عقدته روسيا، وهي حليفة أساسية للرئيس السوري بشار الأسد، من الأمم المتحدة تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد بعد فشل العديد من جولات المحادثات في إنهاء الحرب.

وتتألف اللجنة من 150 عضواً مقسمين لثلاثة أقسام بين الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، وسيختار كل قسم 15 عضوا لتقديم مقترحات لمسودة الدستور.

وقال بيدرسن، «أحد الإجراءات المهمة لبناء الثقة... الإفراج عن المختطفين والمعتقلين... في رأيي أن هذا لم يتم على النطاق الذي تحتاجه حقا من أجل إرسال الرسالة الصحيحة».

وأضاف، «إذا فعلنا ذلك على نطاق واسع... جنبا إلى جنب مع اللجنة الدستورية وغير ذلك من مظاهر التغيير على الأرض في سوريا.. سنبعث ذلك برسالة مهمة مفادها أن من الممكن أن تكون هناك بداية جديدة لسوريا».

وأخفق المبعوثون السابقون للأمم المتحدة في وقف الحرب الأهلية السورية. وبدا بيدرسن، وهو رابع من يتولى هذه المهمة، باللجنة الدستورية وهو جهد متواضع مقارنة بمحاولة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان التوصل لاتفاق سلام في مؤتمر دولي في 2012.

واعترف بيدرسن بأن جهوده ستلاقي «الكثير من التشكك».

وقال، «سيتساءل البعض لم الأمر مختلف هذه المرة؟ لماذا لا تكون تلك مجرد جلسة مناقشات أخرى بلا جدوى في جنيف؟ لكن... هذه هي المرة الأولى التي لدينا فيها اتفاق فعلا بين الطرفين».

وأضاف، «لكنني أول من يعترف أن هذا لن يكون سهلا».

من جهة أخرى شدد وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج العربي تامر بن سبهان السبهان، على ضرورة خروج جميع الميليشيات المسلحة من الأراضي السورية لإيجاد قاعدة للحل السياسي».

جاء ذلك في كلمة السبهان في الاجتماع رفيع المستوى حول الحل السياسي في سوريا، على هامش أعمال الدورة الـ74 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، اليوم السبت، عن السبهان، قوله، إن «المملكة ترحب بإنشاء اللجنة الدستورية وتدعم المسار السياسي لإنهاء الأزمة السورية، والذي يستند على قرار مجلس الأمن رقم 2254، بما يحافظ على وحدة الأراضي السورية»، مشيراً إلى أن «المملكة تعمل مع دول المجموعة المصغرة لدعم جهود المبعوث الأممي جير بيدرسون».

وأكد السبهان «على وجوب خروج جميع الميليشيات المسلحة من الأراضي السورية لإيجاد قاعدة للحل السياسي على أسس عادلة وثابتة»، مشيراً إلى «ضرورة المضي قدماً في ذلك، والإسراع وتكثيف الجهود للبدء في العملية السياسية، للوصول إلى انتخابات عادلة».

وكان رئيس هيئة التفاوض السورية نصر الحريري، قال إن «الهيئة تبحث خلال لقاءاتها على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك خطوات ما بعد تشكيل اللجنة الدستورية».

وأبدى الحريري، في اتصال هاتفي مع صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، نشرته الخميس، تفاؤله بأن الملف السوري يبدأ يحرز تقدماً باتجاه الحل السياسي، موضحاً أن العمل يجري حالياً على ترتيب الخطوات المقبلة، وعقد اجتماع للجنة الدستورية.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أعلن الإثنين الماضي، تشكيل لجنة دستورية سورية تضم ممثلين عن كل من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني بهدف مراجعة الدستور للتوصل إلى حل سياسي ينهي النزاع العسكري المستمر منذ أكثر من ثمانية أعوام.

ومن المنتظر، أن تبدأ هذه اللجنة عملها وسط تباين كبير في وجهات نظر طرفي النزاع إزاء صلاحياتها وما ينتظر منها. وتتألف من 150 عضواً، خمسون منهم اختارتهم دمشق، وخمسون اختارتهم المعارضة، بينما اختارت الأمم المتحدة الخمسين الآخرين، من خبراء وممثلين عن المجتمع المدني.

وزير سعودي يؤكد ضرورة خروج الميليشيات من سوريا

الاتحاد الأفريقي يؤيد تعيين مبعوث أممي مشترك لحل النزاع في ليبيا

النزاع في ليبيا

عواصم – «وكالات»: عبّر مجلس السّلم والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي الجمعة عن قناعته بضرورة انخراطه بشكل أكبر في البحث عن حل للنّزاع الليبي، بخاصّة من خلال تعيين مبعوث مشترك للاتّحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى ليبيا.

وفي بيان صدر عقب اجتماع وزاري نظّمه المغرب على هامش الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، أعرب مجلس السّلم والأمن عن «قلقه العميق إزاء خطورة الوضع» في ليبيا و«تداعياته الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة وكل أنحاء القارة الإفريقية».

وأبدى المجلس في البيان «قناعته بضرورة الانخراط الفعلي والعاجل للاتّحاد الأفريقي في البحث عن حل سياسي دائم للأزمة في ليبيا». لذلك، أعرب المجلس عن دعمه «تعيين مبعوث مشترك للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة إلى ليبيا».

وأكد المشير خليفة حفتر الرجل القوي في شرق ليبيا انفتاحه على الحوار والعمليّة السياسية للمرة الأولى منذ بدء قواته عملية عسكرية للسيطرة على طرابلس قبل قرابة ستة أشهر، وفقا لبيان صحافي أصدره مكتبه الإعلامي قبيل انعقاد اجتماع للأمم المتحدة الخميس حول ليبيا.

لكنه أكد صعوبة توفير المناخ السياسي. وقال إن «العمليّة الديمقراطية التي ينشدها الشعب الليبي كانت ولا زالت تصطدم بمعارضة المجموعات الإرهابية والمليشيات الإجرامية المسلحة التي تسيطر على القرار الأمني والاقتصادي في العاصمة طرابلس».

وتقترب المعارك الدائرة جنوب العاصمة الليبية منذ مطلع أبريل من دخول شهرها السادس.

من ناحية أخرى قالت القوات الأمريكية الجمعة، إنها قتلت 17 شخصا يشتبه بأنهم متشددون في ثالث ضربة جوية في أسبوع على جنوب ليبيا.

وقالت القيادة الأمريكية في افريقيا في بيان، إن الضربة الجوية التي نفذت يوم الثلاثاء استهدفت جنوب غرب ليبيا لكن البيان لم يحدد موقع الضربة بدقة. وقال سكان في مدينة سبها إنهم سمعوا دوي انفجار إلى الجنوب.

وكان الجيش الأمريكي قال في وقت سابق، إن ضربتين جويتين منفصلتين تسببتا في مقتل 19 شخصا يشتبه بأنهم متشددون في جنوب ليبيا.

وتظهر بعض متشددي تنظيم داعش إلى الجنوب في الصحراء الليبية بعد فقدان التنظيم معقله بمدينة سرت الساحلية في نهاية عام 2016.

وقالت الولايات المتحدة إنها لن تسمح للمتشددين باستغلال الصراع الدائر بين فصائل متمركزة في شرق وغرب البلاد حول العاصمة طرابلس لحماية أنفسهم.

احتجاجات في الجزائر ضد ترشح رئيسي وزراء سابقين

احتجاجات في الجزائر

الجزائر – «وكالات»: نزل محتجون يعارضون إجراء الانتخابات التي حددت النخبة الحاكمة في الجزائر موعد إجرائها في ديسمبر لشوارع العاصمة اليوم الجمعة، وطالبوا بالإفراج عن معارض بارز بينما أعلن رئيسا وزراء سابقان عزمهما الترشح للرئاسة.

وتتواصل المظاهرات الأسبوعية منذ فبراير وتطالب برحيل الحرس القديم الذي هيمن على السلطة منذ استقلال البلاد عن فرنسا في 1962، وتقاوم كلاً من الضغوط والتنازلات التي تهدف لوقفها على حد سواء.

وتمكن المحتجون من الإطاحة بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أبريل، لكن أعدادهم قلت كثيراً من مئات الآلاف في الربيع لعشرات الآلاف حالياً.

واعتقلت السلطات عدداً من المسؤولين الكبار للاشتباه في ضلوعهم في فساد وهو أحد المطالب الرئيسية للمتظاهرين كما صدرت أحكام يوم الأربعاء بحق اثنين من رؤساء المخابرات السابقين وشقيق بوتفليقة بالسجن لمدد طويلة.

وفي ذات الوقت زادت الشرطة من الضغط على المحتجين وكثفت وجودها في المظاهرات واعتقلت شخصيات بارزة من المعارضة.

وقال محامي السياسي المعارض كريم طابو، إن السلطات اعتقلت موكله الأسبوع الماضي ثم أفرجت عنه الأربعاء، ثم أعادت اعتقاله أمس الخميس. ورفع المحتجون لافتات تطالب بالإفراج عنه.

ويعارض المتظاهرون إجراء الانتخابات في ديسمبر بدعم الجيش الذي هيمن على المشهد وقالوا إن التصويت لا يمكن أن يكون حرا أو نزيها ببقاء الكثير من حاشية بوتفليقة في السلطة.

وأعلن رئيسا الوزراء السابقان علي بن فليس، وعبد المجيد تبون أمس الخميس، ترشحهما في الانتخابات الرئاسية التي تجرى في 12 ديسمبر.

وحصل بن فليس (75 عاماً) على 12.3 في المئة من الأصوات في انتخابات جرت في 2014 ويتزعم حزب طلائع الحريات المعارض لكنه عمل رئيسا للوزراء بين عامي 2000 و2003 في عهد بوتفليقة.

أما تبون (74 عاماً) فقد شغل منصب رئيس الوزراء لمدة 81 يوماً في 2017 لكن بوتفليقة أقاله بعد خلاف مع رجال أعمال نافذين.

ويرى الجيش أن إجراء الانتخابات هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. وهناك استقطاب في الجزائر بين من يؤيدون رؤية الجيش ومن يعارضونها.

رئيس البرلمان العراقي يكشف خطة لإعادة النساء من المخيمات

بغداد – «وكالات»: أكد رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي، أمس السبت، على ضرورة وضع خطة لإعادة جميع النساء من المخيمات، لافتاً إلى أن هؤلاء النساء يتعرضن للعنف في المخيمات.

ونقل موقع «السومرية نيوز» العراقي عن الحلبوسي قوله، في كلمة اليوم خلال المؤتمر الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة، إن «هناك عنفاً تتعرض له المرأة العراقية بمخيمات النزوح، حيث إن الأيام القادمة ستكمل إخواتنا وأمهاتنا في مخيمات النزوح الستة الخامسة، وهن في العراء»، مشدداً على «ضرورة وضع خطة لإعادتهن إلى ديارهن».

وأضاف أن «هؤلاء النساء غادرن أراضيهن نتيجة لحرب ضد تنظيم إرهابي حاول أن يحرق الأرض والنسل»، لافتاً إلى «أهمية تعويض سيدات وذوي الشهداء الذين قدموا أرواحهم للدفاع عن العراق».

وأوضح الحلبوسي، أن «نسبة الفاعلات من السيدات في البرلمان هي الأعلى».